International Journal of Multidisciplinary Research and Growth Evaluation.

The Grammatical Agents in Al-Tabyin an Madhahib al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa-l-Kufiyyin by al-Akbari (An Analytical Syntactic Study)

Dr. Hasan Farooq Noaman al-Tuwaijari
Ministry of Education, Directorate General of Education in Diyala, Iraq

* Corresponding Author: **Dr. Hasan Farooq Noaman al-Tuwaijari**

Article Info

ISSN (Online): 2582-7138
Impact Factor (RSIF): 7.98
Volume: 06
Issue: 06
November-December 2025
Received: 17-09-2025
Accepted: 19-10-2025
Published: 15-11-2025
Page No: 583-588

Abstract
Grammatical agents (al-awamil al-nahwiyya) constitute one of the fundamental pillars upon which Arabic syntax is built. Grammarians relied on this concept to explain inflectional phenomena and to regulate the relationships among the components of the Arabic sentence. Since the emergence of this notion within the Basran school and its subsequent development in Kufa, the issue of the "agent" has remained a fertile field for syntactic disagreement and a point of distinction between grammatical schools in their methods of analysis and deduction. Within this context, Al-Tabyin an Madhahib al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa-l-Kufiyyin by Abu al-Baqaʾ al-Akbari offers rich scholarly material worthy of study. The author presents in this work the views of both the Basran and Kufan schools on numerous syntactic issues, outlines the evidence of each side, and demonstrates his own methodological approach in addressing these opinions. The significance of this study lies in the fact that it sheds light on an applied aspect of syntactic disagreement and highlights the impact of the theory of the grammatical agent on guiding syntactic analysis within one of the most important classical sources. The study also aims to determine the extent to which al-Akbari adhered to one of the two schools or followed an independent method of his own. It adopts the descriptive-analytical method in examining the contexts in which al-Akbari employed grammatical agents, analyzing their structures and functions within the text. Moreover, a comparative approach is used to present the Basran and Kufan views as cited in the book and to compare them with al-Akbari's own preferences and evaluations. The inductive method is likewise employed to trace the various uses of agents and to identify the author's syntactic inclinations through numerous textual examples. Through this analysis, the scholarly and methodological value of Al-Tabyin is reaffirmed, particularly in its treatment of contentious issues related to the agent. This positions the work as a significant reference for comparative syntactic studies and provides modern researchers with a clear understanding of how earlier grammarians engaged with this theory in practice, not merely in theoretical formulation.

Keywords: Al-Akbari, Al-Tabyin, Grammatical Agents, Syntactic Disagreement, Basrans, Kufans

المقدمة:

يمثّل علم النحو أحد أهم العلوم التي نشأت في البيئة العربية الإسلامية، لحفظ القرآن الكريم وضبط اللغة العربية، وقد مرّ بتطورات علمية كبيرة منذ نشأته، حتى أصبح علمًا قائمًا بذاته، تتفرّع منه قضايا ومسائل كثيرة، من أبرزها: نظرية العامل النحوي، وهي إحدى الركائز الأساسية التي اعتمدها النحويون في تفسير الظواهر الإعرابية، وفهم التراكيب اللغوية.

وقد شغلت قضية العامل النحوي اهتمام النحويين في مختلف العصور، لما لها من تأثير مباشر في توجيه الإعراب وفهم البناء التركيبي للجملة العربية. وقد تعددت آراء العلماء حول ماهية العامل، وأقسامه، وأولويته في التقديم، ومصدره: هل هو لفظي أم معنوي؟ وهل يجوز تعدد العوامل أم لا؟ فجاءت آراء البصريين تميل إلى التقعيد والمنطق الصارم، بينما انفتحت آراء الكوفيين على بعض السعة والسماح في قبول الشواهد والأساليب.

وفي سياق هذا الجدل النحوي الثري، ظهر علماء جمعوا بين الرواية والدراية، وكان من أبرزهم أبو البقاء العكبري، الذي ألّف كتابه "التبيين عن مذاهب النحويين

البصريين والكوفيين"، فكان مرجعًا مهمًا في تسجيل الخلافات النحوية، وبيان مذاهب المدرستين المشهورتين. ويُعدّ هذا الكتاب من الكتب التي اعتنت بتوثيق القولين البصري والكوفي، وتحليل أوجه الخلاف، مع نزعة تحليلية واضحة لدى المؤلف.

من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة بعنوان: (العوامل النحوية في كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري: دراسة نحوية تحليلية)

وتهدف إلى استقصاء العوامل النحوية التي ناقشها العكبري في كتابه، وتحليل كيفية توظيفه لها، والكشف عن منهجه في التعامل مع الخلاف بين المدرستين، ومعرفة إن كان يتبع مذهبًا بعينه، أم يسير وفق رؤية علمية مستقلة تعتمد الدليل والترجيح.

تسعى الدراسة أيضًا إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، من أبرزها: ما أنواع العوامل النحوية التي وردت في كتاب التبيين؟ كيف عرض العكبري آراء البصريين والكوفيين في قضايا العامل؟ ما منهجه في الترجيح؟ وهل يظهر له ميل إلى أحد المذهبين؟ كيف ساهم هذا الكتاب في إثراء نظرية العامل في النحو العربي؟

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تتبع المادة النحوية وتحليلها، والمنهج المقارن في بيان الفروق بين آراء النحويين، والمنهج الاستقرائي في رصد الأمثلة واستنباط النتائج. وتم الاعتماد على عدد من المصادر النحوية القديمة والحديثة؛ لتقديم رؤية متكاملة حول الموضوع.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تُسهم في إحياء تراث نحوي قيّم، وتُبرز قدرة العلماء القدامى على التعامل المنهجي مع الخلاف النحوي، كما تُقدّم نموذجًا تطبيقيًا لتحليل العوامل النحوية في ضوء الخلاف بين مدرستين كبيرتين في تاريخ النحو العربي.

المبحث الاول: مهاد نظري بشمل: تعريف العامل النحوي، ونبذة عن العكبري وكتابه التبيين:

1ـ العامل النحوي:

الأصل في كل علم أن له نظامًا من القوانين التي لا يُحيد عنها، وتُسمّى هذه القوانين بـ"النظام"، فلكل علمٍ نظامٌ يحكمه، وهو المرجع الأول للعلماء في ذلك العلم.

والنظام النحوي له مقوّمات لا يمكن إغفالها، وهي مقوّمات استقرها علماء النحو، ولا تخرج عنها بنية هذا العلم. ويمكن إجمال هذه المقومات فيما يلي:

اولاـ مجموعة من المعاني النحوية العامة التي تشمل جميع أبواب النحو، ويُطلق عليها "معاني الجمل" أو "الأساليب"، وهي تمثل النظام البنائي الأساسي في النحو العربي.

ثانياــ مجموعة من المعاني النحوية الخاصة، أي المعاني المتعلقة بكل باب من أبواب النحو على حدة، مثل باب الفاعل، والمفعول به، بالإضافة، وغيرها(حسّان، 1994م: 178).

ثالثاـ مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، لتجعلها صالحة عند التركيب في الدلالة على المراد، مثل علاقة الإسناد، والتخصيص، والتبعية، وغيرها من الفروع التي تنضوي تحت هذه العلاقات. وهذه العلاقات تُعدّ في الحقيقة قرائن معنوية تُساعد في فهم المعاني الخاصة للأبواب النحوية كالدلالة على الفاعلية أو المفعولية(حسن، 1975م: 314/1).

رابعاـ ما يُقدّمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من دلالات ونظريات تُعين على فهم المعاني النحوية، وبناء التقسيمات، والتصريف، والقرائن اللفظية(حسّان، 1994م: 182).

وهذه العناصر التي يتكوّن منها علم النحو مترابطة ترابط أصابع الكف، يصعب فصل بعضها عن بعض، إلا أن بعض القرائن قد تحضر أو تغيب، فهي ليست ثابتة في كل الأحوال. ولا شك أن للعامل النحوي تأثيرًا بالغًا في النحو والإعراب، ومن هنا نشأت دوافع اختياري لهذا الموضوع. فلنظرية العامل النحوي فلسفتها وقوانينها، فقد اعتبر النحاة بعض العوامل أصلية كالأفعال، وبعضها فرعية كالأسماء والحروف، وذهبوا إلى أن من العوامل ما هو أقوى من غيره، وغير ذلك من الآراء التي وردت في كتب النحو، ولم نذكرها في هذا الموضع لعدم صلتها المباشرة بموضوع التحويل.

ويُعرّف العامل في الاصطلاح بأنه: "ما يوجب أن يكون إعراب اللفظة رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا"(الغامدي، 2006م: 77). وقد قسّم النحاة العوامل إلى قسمين: عوامل معنوية، مثل الابتداء. وعوامل لفظية، مثل الأفعال والأسماء التي تقوم مقامها.

وقد حظيت نظرية العامل والمعمول باهتمام كبير لدى النحاة، ودار حولها جدل واسع قديمًا وحديثًا، فهي من ركائز النحو العربي، وأسهمت بدورٍ كبيرٍ في ترسيخ قواعده. وعلى الرغم من الخلافات حول هذه النظرية، بين القبول والرفض، فقد توسّع النحاة في الحديث عنها، وجعلوها أساسًا في تفسير العلاقات النحوية، وبنوا عليها مفهومي التقدير والمحل الإعرابي.

وقد ذهب بعض النحاة(حسّان، 1994م: 185) إلى إحصاء العوامل وتعدادها، كما فعل عبد القاهر الجرجاني الذي أوصل عدد العوامل في النحو إلى مئة عامل. بينما رفض بعض النحاة نظرية العامل من أساسها، مثل "ابن مضاء" الذي أنكر هذه النظرية، واتهمها بأنها متأثرة بالفلسفة والمنطق.

2ـ نبذة عن العكبري وكتابه التبيين:

العكبري هو محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين أبو البقاء بن أبي عبد الله بن أبي البقاء وقد تعددت نسبته فقيل العكبري نسبة إلى بلدة (عكبرا) التي تقع بالقرب من بغداد وقيل البغدادي نسبة إلى بغداد التي ولد فيها وعاش حياته وقيل الأزجي نسبة إلى المحلة الأزجية التي كان يسكنها في بغداد وقيل الحنبلي نسبة إلى انتسابه لمذهب الإمام أحمد بن حنبل إذ كان من أتباعه في الفقه والعقيدة وهذا التعدد في النسبة يعكس الجوانب المتنوعة في شخصيته وحياته فبعضها جغرافي وبعضها مذهبي(العكبري، 1976م: 142).

أما مولده فقد أجمع المؤرخون على أنه كان في بغداد ولكنهم لم يتفقوا على سنة الميلاد فمنهم من قال إنه ولد سنة تسع وثلاثين وخمسمائة ومنهم من قال في أوائل سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وعلى كل حال فإن ولادته كانت في النصف الأول من القرن السادس الهجري وهو زمن ازدهرت فيه الحركة العلمية ببغداد ولم يرد الكثير عن أسرته غير أنه كان أكبر أولاد أبيه حيث كان والده يكنى أبا عبد الله وكان أبو البقاء معروفا بحسن الخلق والتمسك بالدين وبالورع الشديد حتى صار موضع تقدير عند الناس عامة وعند طلابه خاصة (المصدر نفسه).

وقد أخذ عنه عدد من التلاميذ الذين صاروا بدورهم من العلماء المشهورين ومن أبرزهم ياقوت الحموي صاحب معجم البلدان ويحيى بن يحيى الحراني وغيرهما ممن نقلوا علمه وأفادوا من دروسه ويظهر من خلال سيرته أنه لم يكن مجرد عالم نحو وإنما كان أيضا قدوة في السلوك والديانة مما جعل أثره يتجاوز حدود التعليم إلى تكوين جيل من التلاميذ الذين جمعوا بين العلم والأدب.

أما كتابه التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين فهو من مؤلفاته الكبرى التي أظهر فيها غزارة علمه ودقته في عرض المسائل وقد ثبتت نسبته إليه بما لا يدع مجالا للشك إذ يشهد أسلوبه وطريقة ترتيبه للموضوعات بأنها من عمله فهو يبدأ بذكر الكلام ثم يبين أقسامه ثم ينتقل إلى حد الاسم واشتقاقه ثم إلى الفعل ثم إلى غيرها من الأبواب النحوية بشكل متسلسل ومنهجي والكتاب يمتاز بأنه أطول وأوسع من كتابه اللباب ففي اللباب كان يوجز ويختصر بينما في التبيين توسع في ذكر المسائل وأطال في بيان مواضع الخلاف بين النحويين وخاصة بين المدرستين البصرية والكوفية، وقد اعتمد عليه كثير من العلماء من بعده مثل جلال الدين السيوطي الذي نقل عنه في كتبه الأشباه والنظائر والاقتراح وهذا الاعتماد من العلماء اللاحقين دليل على مكانة الكتاب العلمية وقيمته في دراسة النحو ومذاهبه، والنسخة التي وصلت إلينا من هذا الكتاب كتبت بخط عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين العكبري وهو ابن المؤلف نفسه مما يزيد في توثيق نسبتها وعليها أيضا خط الإمام أحمد بن يوسف الأندلسي الذي رواه عن شيخه علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق وهو ما يؤكد تسلسل الرواية وصحة انتقال الكتاب عبر الأسانيد العلمية الموثوقة(العكبري، 1976م: 72-76).

المبحث الثاني: العوامل النحوية في كتاب التبيين للعكبري:

1ـ العامل في الفاعل والمفعول هو الفعل:

هذه من أكثر مسائل النحو دقةً وخلافًا بين النحاة، وقد تباينت فيها المذاهب:

اولاــ مذهب البصريين، يرى البصريون أن العامل في رفع الفاعل هو الفعل وحده، والعامل في نصب المفعول به أيضًا هو الفعل وحده، والفعل هو الذي يقوم بالفعلية، فهو العامل الأصلي في الفاعل والمفعول، أما الفاعل فهو اسم، والأصل في الأسماء أن تكون محكومة بالعوامل لا أن تعمل هي. لذلك لا يصح أن يُجعل للفاعل عمل في المفعول، مثال: ضربَ زيدٌ عمرًا: الفعل "ضرب" هو العامل في رفع "زيد" (فاعل)، وهو نفسه العامل في نصب "عمرًا" (مفعول به).

ثانيا ـــ مذهب الكوفيين، خالف الكوفيون البصريين، وتعددت آراؤهم، الفراء قال: إن العامل في المفعول هو الفعل مع الفاعل معًا، وبعض الكوفيين: قالوا العامل هو الفاعل وحده، وآخرون: قالوا الفعل يعمل في الفاعل، ثم الفاعل يعمل في المفعول نحو (ظننت زيدا قائما)، وفريق آخر ذهبوا إلى أن العامل هو المعنى؛ أي معنى الفاعلية يعمل في الفاعل، ومعنى المفعولية يعمل في المفعول.

آراء الكوفيين:

1ـــ اتصال الضمير بالفعل: ضربتُ، خرجتُ، دخلتُ، نجد أن لام الفعل تسكن عند اتصالها بالفاعل، وهذا دليل في رأيهم على أن الفعل والفاعل معًا يعملان كتركيب واحد.

2ـــ تأنيث الفعل عند تأنيث الفاعل: (قامت هند) أُلحقَت التاء بالفعل بسبب الفاعل المؤنث، وهذا يوحي بأن للفاعل أثرًا في الفعل، أي أن العلاقة بينهما ليست منفصلة.

3ـــ تركيب "حبذا": الأصل "حب" فعل، و "ذا" اسم إشارة، وقد رُكِّبا معًا فصارا بمنزلة شيء واحد، يجري مجرى المفرد في الإعراب والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. مثل: (حبذا زيدٌ)، (حبذا الزيدان)، (حبذا الطالبات). هذا عندهم دليل على أن الفعل والفاعل شيء واحد، وبالتالي فالفاعل له أثر في المفعول(ابن جني، 1993م: 220/1).

ثالثا ـــ موقف العكبري: وافق العكبري البصريين، ورفض قول الكوفيين، وبيّن أن الفعل والفاعل ليسا شيئًا واحدًا دائمًا، والدليل على ذلك: يمكن أن يتقدم المفعول بين الفعل والفاعل: ضربَ زيدًا عمرو، ويمكن أن يفصل بينهما بالظرف (إن في الدار زيدًا). لو كانا شيئًا واحدًا كما يزعم الكوفيون لما جاز هذا الفصل، وكما نقد رأي من قال بالعامل المعنوي، واحتج بأن: الاسم لا يكون فاعلًا أو مفعولًا إلا بإسناد الفعل إليه، والمبني للمجهول (ضُربَ زيدٌ) يرفع الفعل فيه الفاعل نائبًا عن الأصل، ولو لم يكن الفعل هو العامل لم يصح هذا الإسناد، وإذا قيل: (مات زيد)، زيد مرفوع لوجود معنى الفاعلية، ولو لم يكن للفعل أثر لما استقام هذا(العكبري، 1976م: 265)، والنصب بـ"أن" حتى مع الفصل بالظرف (إن في الدار زيدًا) دليل على أن العامل هو "أن" وحدها، والحرف أضعف عملًا من الفعل، مما يدل على أن الفعل أحق بالعمل من أي عامل آخر(العكبري، 1976م: 265)، وافق العكبري كلًا من الزجاجي(الزجاجي، 1987م: 51)، وابن الأنباري(ابن الانباري، 2011م: 85)، ومن المتأخرين السيوطي(السيوطي، 1992م: 165/1)، حيث جعلوا الفعل هو العامل الأصلي.

بعد عرض هذه الآراء يتضح أن الفعل هو العامل الحقيقي في الفاعل والمفعول معًا، والفاعل ليس له عمل في المفعول؛ لأنه مرفوع بالفعل نفسه لا بغيره، والفعل هو الأصل، وهو الذي يُنشئ الإسناد بين أجزاء الجملة، وبدونه لا يتحقق وجود الفاعل ولا المفعول. إذن الفعل هو العامل الأول والأساس في باب الفاعل والمفعول.

2ـ العامل في خبر (إنَّ):

اختلف النحويون في تحديد العامل في رفع خبر (إنَّ) وأخواتها، كقولهم: (إنَّ زيدًا قائمٌ).

اولا ـ مذهب البصريين: فقد ذهب البصريون إلى أن (إنَّ) وأخواتها هي التي ترفع الخبر، مستدلين على ذلك بأنها تشبه الفعل في اللفظ والمعنى؛ فهي في الوزن على هيئة الفعل، ومبنية على الفتح، وتدخل عليها نون الوقاية كما في: (إنني)، و(كأنني)، شأنها في ذلك شأن الأفعال مثل: (أعطاني)، و(أكرمني). كما أن هذه الحروف تدل على معانٍ فعلية؛ فـ(إنَّ) و(أنَّ) تفيدان التحقيق أو التوكيد، و(كأنَّ) للتشبيه، و(لكنَّ) للاستدراك، و(ليت) للتمني، و(لعلَّ) للترجي. ومن ثم، لما شابهت الفعل، عملت عمله.

كما أشار الزجاجي في مجالس العلماء، إذ قال: "ذهب الخليل إلى أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنها عملت عمل الفعل، فكان الأول في موضع المفعول، والثاني في موضع الفاعل"(الزجاجي، 1984م: 132).

ومن جهة أخرى، فإن تقديم المنصوب على المرفوع في هذه التراكيب، يدل على أنها حروف شابهت الأفعال، وليست أفعالًا، كما أن عدم تصرفها لا يعد دليلاً قاطعًا على حرفيتها، إذ نجد في اللغة أفعالًا لا تتصرف، مثل: (نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، و(عسى)، وأفعال التعجب، و(حبَّذا).

ثانيا ـ مذهب الكوفيين: أما الكوفيون، فقد ذهبوا إلى أن (إنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر، بل تنصب الاسم فقط، ويرتفع الخبر على الابتداء. وعللوا رأيهم بأن هذه الحروف فروع عن الأفعال في العمل، والفرع أضعف من الأصل، فلا يعمل عمله، إذ لو عمل الفرع في الخبر لشابه الأصلَ، مما يفضي إلى الخلط بينهما، وهو رأي نُسب إلى الكسائي(الزجاجي، 1984م: 133)، ووافقه فيه السهيلي(السيوطي، 1979م: 2/81-82)، حيث رأى أن هذه الحروف أضعف من الأفعال، فلم يجز أن تعمل عملها(السيوطي، 1992م: 155/2). واستشهد الكوفيون بقول الشاعر:

لا تتركني فيهم شطيرا*****إني إذن أَهْلِكَ أو أَطِيرا

ففي قوله: (إني إذن أهلك)، جاء نصب الفعل (أهلك) بعد (إذن) بالرغم من أنها لم تتصدّر الجملة، إذ سُبقت بـ(إني)، فقيل: إن النصب هنا للضرورة الشعرية، وقيل: إن خبر (إن) محذوف، وإن (إن) هنا في صدر جملة مستأنفة(ابن الأنباري، 1961م: 168/1).

ثالثا ـ موقف العكبري: وقد وافق العكبري رأي البصريين، إذ يرى أن (إنَّ) تعمل في الخبر رغم كونها فرعًا في العمل، مبينًا أن الفرع - وإن كان أضعف من الأصل - لا يُمنَع من العمل، وأن تأثير ضعفها يظهر فقط عند تقديم المنصوب على المرفوع، أو في المصدر الذي يعمل عمل الفعل ولا يُقدَّم معموله عليه، وكذلك في أسماء الأفعال مثل: (نزال)، و(تراك)، فهي أضعف من الأفعال، فلا يُقدَّم معمولها عليها. كما وصف العكبري ما استند إليه الكوفيون من الشواهد الشعرية بأنه شاذ، لا يُعتدّ به(العكبري، 1976م: 338).

واتفق معه من المتأخرين المرادي، الذي صرح بقوله: "إنَّ حرف توكيد يرفع الخبر، نحو: إن زيدًا ذاهب، خلافًا للكوفيين"(المرادي، 19992م: 393).

وقد أجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر بـ(إنَّ) وأخواتها، غير أن الفراء خص ذلك بـ(ليت) فقط(المصدر نفسه).

والخلاصة أن القول برفع (إنَّ) للخبر، كما ذهب إليه البصريون، هو الراجح، إذ ثبت من لسان العرب أن الفعل لا يعمل في الفاعل دون أن يعمل في المفعول، وعلى هذا فلا يصح أن تعمل (إنَّ) في المبتدأ (الاسم) دون الخبر.

3ـ عامل النصب في المفعول معه:

اختلف النحويون في تحديد العامل النحوي الذي ينصب المفعول معه في التراكيب التي تشتمل على واو المعية، نحو قولنا: (سِرْتُ والشاطئَ).

أولًا ـ مذهب البصريين: يرى البصريون أن المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله، بواسطة واو المعية، وأن الواو في هذه التراكيب قد أُقيمت مقام (مع) في المعنى، لكثرة استعمالها بهذا المعنى في لسان العرب، فـ: تقوى الفعل بها، ويتعدى إلى الاسم بعدها، فينصبه على أنه مفعول معه. كما في قولهم: (استوى الماءُ والخشبةَ) "استوى": فعل ماضٍ. "الماءُ": فاعل مرفوع. "الخشبةَ": مفعول معه منصوب بالفعل بواسطة الواو. ويؤيد هذا بما هو شائع في العربية من تقوية الفعل بعوامل متعددة: بالهمزة: نحو (أخرجتُ زيدًا) "أخرج" فعل متعدٍّ بالهمزة. بالتضعيف: نحو (خرَّجْتُ المتاعَ) بحرف الجر: نحو (خرجتُ به). بأداة الاستثناء: نحو (قام القومُ إلّا زيدًا) "زيدًا" منصوب بالفعل بواسطة "إلّا"(ابن الأنباري، 1961م: 229/1). إذن، الفعل هو العامل دائمًا، ولكن يتوسطه حرفٌ أو أداة تقوّيه.

ثانيًا ـ مذهب الكوفيين: ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، لا بالفعل. أن ما بعد الواو يخالف ما قبلها في المعنى، ولذلك لا يصلح أن يكون معطوفًا ولا معمولًا لنفس الفعل. نحو: (استوى الماءُ والخشبةَ)، لا يصح أن نقول: (استوى الماءُ واستوتِ الخشبةُ) لأن ذلك قد لا يُناسب السياق دائمًا، وقد يضعف المعنى، لذا جعلوه منصوبًا على الخلاف، أي أنه ليس معطوفًا على ما قبله، بل يخالفه في الحكم أو الطبيعة(ابن الانباري، 2011م: 183). لكن هذا الرأي ضعيف؛ لأن المعنى لا يعمل إعرابيًا كما وضّحه العكبري.

يرى الأخفش وهو من البصريين أن الاسم بعد واو المعية منصوب على أنه ظرف، بتقدير (مع). أن الواو قامت مقام (مع)، مثلما تعمل (غير) عمل (إلا) في الاستثناء(ابن يعيش، د. ت: 48/2)، (سِرْتُ والشاطئَ) أي سرتُ معَ الشاطئِ (مع) ظرف، فيُنصب الاسم بعدها على الظرفية. لكن العكبري رد عليه بأن الاسم بعد واو المعية ليس ظرفًا حقيقيًا فلا يصح نصبه على الظرفية.

ويرى الزجاج أن الاسم بعد واو المعية منصوب بـ فعل محذوف، وليس بالفعل المذكور، تعليله: أن الفعل لا يعمل في معمول يفصله عنه حرف (كالواو)، فلا يصح أن يكون (استوى) عاملاً في (الخشبةَ) إذا فصلت بينهما الواو، لذا يقول (استوى الماءُ والخشبةَ) استوى الماءُ ولا مَسَّ الخشبةَ أي هناك فعل محذوف(ابن الانباري، 2011م: 183). لكن هذا الرأي أيضًا وُجه بالرفض؛ لأن النحويين يُقرّون أن الفعل قد يعمل في المفعول مع وجود فاصل كالواو إذا كانت للمعية، كما في الأمثلة

السابقة.

اما الجرجاني يرى أن الواو نفسها هي العامل النحوي في نصب المفعول معه، لكن هذا يخالف أصول النحو(المرادي، 1992م: 155)، كما أوضح ابن مالك وشرّاح الألفية ابن عقيل، حيث قالوا: "كل حرف اختصّ بالاسم ولم يكن كجزء منه، لا يعمل إلا في الجر، كحروف الجر، والواو ليست من حروف الجر، لذا لا يصح أن تكون عاملة في النصب"(ابن عقيل، 1980م: 590/1).

ثالثاـ موقف العكبري: وافق مذهب البصريين، وردّ على الكوفيين، قائلاً إن النصب على (الخلاف) لا يجوز، لأن المعاني لا تعمل إعرابيًا، واستدل بأمثلة: (ما قام زيدٌ لكن عمروٌ) (عمرو) مرفوع وليس منصوبًا، مع أنه مخالف في المعنى. (ما مررتُ بزيدٍ لكن بكرٍ) (بكرٍ) مجرور بالباء. (قام زيدٌ لا عمرو) (عمرو) لا يصح نصبه. فدلّ ذلك على أن الاختلاف في المعنى لا يوجب النصب، والمعنى لا يعمل في المفعولات(العكبري، 1976م: 382).

يرى سيبويه: "إن الاسم بعد الواو منصوب بالفعل، لأن الواو بمعنى (مع)، وهما يتقاربان في الدلالة على المصاحبة، ولكن الواو أخف لفظًا، فاستُعملت مكان (مع)" (سيبويه، 2004م: 150/1)، وقال أبو علي الفارسي: "الاسم ينتصب بأنه مفعول معه، يعمل فيه ما قبله بو اسطة الواو"(الجرجاني، 1982م: 659/1)، وكذلك وافقه: ابن الخشاب(ابن الخشاب، 1972م: 184)، ابن يعيش(ابن يعيش، د. ت: 49/2)، المرادي(المرادي، 1992م: 155)، وجميعهم أقرّوا أن العامل في المفعول معه هو الفعل أو شبهه، بتوسّط واو المعية.

الخلاصة أن ما ذهب إليه العكبري هو الأرجح؛ لأنه يوافق الجمهور من النحويين قديمًا وحديثًا، مدعومًا بالشواهد والاستعمال العربي، ويُستند فيه إلى القاعدة التالية: "الفعل هو العامل في المفعول معه، بواسطة الواو، التي قامت مقام (مع) في الدلالة على المصاحبة. (سِرْتُ والشاطئَ) سِرْتُ: فعل ماضٍ، والتاء فاعل، الواو: واو المعية، الشاطئَ: مفعول معه منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (استوى الماءُ والخشبةَ) استوى: فعل ماضٍ، الماءُ: فاعل مرفوع، الواو: واو المعية، الخشبةَ: مفعول معه منصوب. (ما شأنُك وزيدًا؟) ما شأنُك: مبتدأ وخبر، الواو: واو المعية، زيدًا: مفعول معه منصوب، والتقدير: (وتُلامس زيدًا؟).

4ـ العامل في المنادى:

اختلف النحويون في تحديد العامل في المنادى، كما في قولنا: (يا زيدُ) و(يا رجلُ).

أولًاـ مذهب البصريين (ومنهم سيبويه والمبرد وابن السراج والعكبري وابن يعيش): يرون أن المنادى في موضع نصب، وناصبه فعل محذوف تُقدَّر صيغته بـ أدعو أو أنادي. وتقوم (يا) مقام هذا الفعل، لما تحمله من معاني النداء والتنبيه والعمل. وقد استندوا في ذلك إلى شواهد لغوية ونحوية متينة، منها نصب الحال، وإمالة (يا)، ووصلها بحروف الجر، وكلها خصائص تشبه خصائص الفعل، فذهب سيبويه إلى أن المنادى مبني في موضع نصب(سيبويه، 2004م: 147/1)، وعلل ذلك بأنَّ المنادى منصوب بـ (يا)، التي نابت عن فعل محذوف يُقدَّر بـ: أدعو أو أنادي. وقد شبَّه (يا) بالفعل من حيث اكتفاء الجملة بها مع الاسم، ولولا أنها وقعت موقع الفعل لما كانت كذلك. ومن أوجه هذا الشبه أيضًا: أنهم أمالوا (يا)، والإمالة من خصائص الأفعال، أنهم وصلوا بها حرف الجر، كما في: (يا لَزَيْدٍ)، وهذا من خصائص الأفعال كذلك. أنهم نصبوا بها الحال، كما في: (يا زيدُ راكبًا) (العكبري، 1976م: 343).

واستنادًا إلى هذا الشبه بين (يا) والفعل، نُصِبَت النكرة غير المقصودة: نحو (يا رجلًا)، والمضاف: نحو (يا عبدَ اللهِ)، والمشتق الذي يعمل في ما بعده: نحو (يا ضاربًا زيدًا)، وهذا الرأي هو ما ذهب إليه أيضًا المبرد وابن السراج(العكبري، 1976م: 344).

ثانيًاـ مذهب الكوفيين (ومنهم الفراء والمرادي): ذهبوا إلى أن (يا) وأخواتها أسماء أفعال تعمل بنفسها، وتحمل ضميرًا مستترًا يعود على المنادى، ولذلك يرون أن المنادى مرفوع؛ لأنه فاعل لتلك الأسماء التي بمعنى "أدعو"، وفي هذا السياق نقل المرادي في "الجنى الداني" عن الكوفيين قولهم: "إن (يا) وأخواتها أسماء أفعال تتحمل ضميرًا مستكنا"(المرادي، 1992م: 355).

كما ذهب آخرون إلى أن العامل في المنادى فعل محذوف يُقدَّر دائمًا، وتقوم (يا) مقامه، مستدلين بأن الأصل في العمل هو الفعل، وأن الحروف تشير إلى الأفعال المحذوفة، كما هو الحال في أدوات الشرط. وقالوا: لو ظهر الفعل لجاء على صورة خبر، والمقصود من النداء هو التنبيه لا الإخبار(العكبري، 1976م: 443).

ثالثاـ موقف العكبري: وقد وافق العكبري رأي سيبويه، وأوضح أن (يا) تتضمن معنى الفعل والتنبيه، فصارت بمثابة الفعل والزيادة معًا، ولهذا لا يُقدَّر بعدها فعل ظاهر، إذ سيؤدي ذلك إلى تكرار المعنى، كما في: (يا زيدُ) الأصل: (أدعو زيدًا)، فحُذِف الفعل، ونابت (يا) منابه(ابن عقيل، 1980م: 258/1). كما وافقه من المتأخرين ابن يعيش، قائلاً: "وكان أبو العباس المبرد يقول: الناصب هو (يا) نفسها لنيابتها عن الفعل، ولذلك جازت إمالتها"(ابن يعيش، د. ت: 277/1).

وقال السيوطي في "همع الهوامع": "... ويُقدَّر العامل بـ أنادي أو أدعو، وهذا مذهب الجمهور. وذهب بعضهم إلى أن العامل معنوي، وهو القصد، وقيل: إن حروف النداء أسماء أفعال بمعنى أدعو، كما في أفِّ بمعنى أتضجّر"(السيوطي، 1992م: 171/1).

والخلاصة أن رأي البصريين هو الأرجح، إذ إن المنادى في المعنى مفعول به، وحكم المفعول به هو النصب، وعامله فعل محذوف نابتت عنه (يا)، وأن المنادى مفعول به في المعنى، والمفعول به لا يكون إلا منصوبًا، وأن (يا) لا تعمل بنفسها، بل تنوب عن فعل محذوف، وهو الأصل في العمل، وأن الأدلة التي قدمها البصريون تجمع بين القياس والاستعمال، وتعضدها الشواهد اللغوية الموثوقة، وعليه، فإن (يا زيدُ) في الأصل: أدعو زيدًا، فحُذف الفعل لدلالة (يا) عليه، وصار المنادى مبنيًّا في موضع نصب.

5ـ العامل في الاستثناء:

اختلفت آراء النحويين في العامل الذي ينصب المستثنى في نحو: (قام القومُ إلا زيدًا).

اولاـ مذهب البصريين: ذهب البصريون إلى أن العامل في النصب هو الفعل أو معنى الفعل، ويكون ذلك بواسطة (إلا). فعلى سبيل المثال، في: (قام القومُ إلا زيدًا)، يكون العامل هو الفعل (قام) متقوّيًا بـ(إلا)، تمامًا كما تقوّى الفعل في قولهم: (استوى الماءُ والخشبةَ)، حيث نُصب الاسم (الخشبةَ) بواسطة الواو، إذ قوّت الفعل وأوصلته إليه(العكبري، 1976م: 400).

ثانياـ مذهب الكوفيين: أما الكوفيون فقد اختلفت آراؤهم: فذهب بعضهم إلى أن العامل هو (إلا) نفسها، ومنهم المبرد والزجاج من البصريين، بينما رأى الفراء وأتباعه من الكوفيين أن (إلا) مركبة من (إن) و(لا)، فـ(إن) خُفِّفت وأُدغمت في (لا)، فهي تنصب في الإثبات وتُعطف في النفي، وذهب الكسائي إلى أن المستثنى منصوب على التشبيه بالمفعول به(ابن الأنباري، 1961م: 243/1).

ثالثاـ موقف العكبري: أيّد العكبري رأي البصريين، ورفض مذهب الكوفيين ومن وافقهم، مؤكدًا أن النصب لا بد له من عامل لفظي، مفردًا كان أو مركبًا، وأن العامل المعنوي لا يُعتدّ به. أما القول بأن (إلا) تعمل بمعنى (استثني)، فيرده العكبري لعدة أسباب:

1ـ لا يصح أن يعمل الشيء في نفسه، لأن ذلك يؤدي إلى قلب المعنى، فقولنا: (قام القومُ إلا زيدًا)، إذا فُسّر بـ(استثني غير زيد)، صار المعنى أن زيدًا داخل في القيام، وهو خلاف المقصود.

2ـ قد يُرفع المستثنى مع هذا المعنى، مما يدل على أن العامل ليس (إلا).

3ـ إن تقدير (استثني) ليس أولى من تقدير (تخلّف)، فلو قيل: (قام القومُ إلا زيدٌ) لكان زيد مرفوعًا(العكبري، 1976م: 401).

مناقشة مذهب الفراء يردّ العكبري القول بتركيب (إلا) من (إن) و(لا)، للأسباب التالية:

1ـ التركيب خلاف الأصل، ولا يصار إليه إلا بدليل ظاهر.

2ـ لا يبقى لحكم المركّب أثر، فـ(إن) لا تنصب إذا تلاها نفي، مثل: (إن لا زيدٌ قائمٌ)، فهذا غير جائز، (لا) لا تعطف بهذا المعنى، لأنها دخلت على معرفة ولم تعمل فيها، وكان ينبغي تكرار المعرفة؛ ولو جُعلت حرف عطف فسد المعنى، لأن العطف يقتضي المساواة في الإعراب، و(إلا) لا تفعل ذلك.

3ـ التركيب يغير المعنى، كما في: (كأن) للتشبيه، و(لولا) التي تفيد امتناع الشيء لوجود غيره (المصدر نفسه: 401). أما رأي الكسائي، فرجعه العكبري في معناه إلى مذهب البصريين، إذ ليس بينهما فرق جوهري.

رجّح العكبري في قوله: (قام القومُ إلا زيدًا) أن النصب بالفعل (قام) بواسطة (إلا)، التي ربطت بين الفعل والمستثنى، فهي تعمل عمل حروف الجر أو العطف، فكما نقول: (قام زيدٌ مع عمروٍ)، كذلك نقول: (قام القومُ إلا زيدًا)، ويتأكد هذا المعنى أيضًا في قولهم: (القومُ إخوانك إلا زيدًا)، أي أن القوم يناسبونك ما عدا زيدًا(العكبري، 1976م: 402)، وخالف العكبري قول ابن جني وابن يعيش بأن (إلا) هي الناصبة في الاستثناء، لأنها نابت عن (استثني)، ورأى أن هذا التقدير لا يسلم له(ابن جني،

1999م: 276/2)، وقد وافقه من المتأخرين المرادي(المرادي، 1992م: 516) في كتاب الجني الداني، والسيوطي(السيوطي، 1992م: 224/1) في همع الهوامع.
خلاصة: أن العامل في نصب المستثنى هو الفعل بواسطة (إلا)، وهو الرأي الذي عليه أكثر النحويين وهذا رأي العكبري، لموافقته قواعد الإعراب وثبوت المعنى، ورده للاعتراضات الواردة على الآراء الأخرى، (قام القومُ إلا زيدًا) قام: فعل ماضٍ، القومُ: فاعل مرفوع، إلا: أداة استثناء، زيدًا: مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (القومُ إخوانُك إلا زيدًا) القومُ: مبتدأ مرفوع، إخوانُك: خبر مرفوع وهو مضاف، والكاف مضاف إليه، إلا زيدًا: مستثنى منصوب. (استوى الماءُ والخشبةَ) استوى: فعل ماضٍ، الماءُ: فاعل مرفوع، الواو: حرف عطف أفاد التوصيل مع تقوية العامل، الخشبةَ: معطوف منصوب.

6ــ العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور:

اختلفت آراء النحويين في العامل في الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور، نحو: (أمامَكَ زَيْدٌ)، و(في الدَّارِ زَيْدٌ).

اولاــ مذهب البصريين: ذهب البصريون إلى أن الاسم مرفوع على الابتداء، وأن الظرف أو الجار والمجرور لا يعملان فيه. وقد عللوا مذهبهم بما يأتي:

أــ أن الظرف في أصله جامد، والجامد لا يعمل.

ب ــ أن الظرف، لو كان عاملاً، لوجب أن يتصل به ضمير يعود على الاسم إنْ تقدم، نحو: (في دارِهِ زيدٌ)، لكنه لم يتصل.

ج ــ في قولنا: (في الدَّارِ زَيْدٌ قائِمٌ)، اتفق النحويون على أن (زَيْدٌ) مبتدأ، و(قائِمٌ) خبره. فالخبر مرفوع عند البصريين بالابتداء، وعند الكوفيين بالمبتدأ، مما يدلّ على أن الظرف لا يعمل في المبتدأ(ابن الأنباري، 1961م: 56/1).

دــ لو صحَّ أن الظرف يعمل بنفسه، كما في قولنا: (اليَوْمَ زَيْدٌ)، لكان التقدير: (استقرَّ اليومَ زيدٌ)، أي أن العمل يعود إلى الفعل المقدّر، لا إلى الظرف نفسه.

ثانياــ مذهب الكوفيين: ذهب الكوفيون إلى أن الاسم بعد الظرف مرفوع بالظرف نفسه، إذا تقدّم عليه، ويسمّى الظرف عندهم (المحلّ) أو (الصفة). وقد وافقهم في ذلك بعض البصريين كالأخفش والمبرّد، وعلّلوا ذلك بأن الفعل المحذوف كـ(حلّ) هو الأصل، كما في: (أمامَكَ زَيْدٌ)، والتقدير: (حلَّ أمامَكَ زيدٌ)، فحُذف الفعل وأُبقي الظرف، فعمل في الاسم كما يعمل الفعل. وإذا وقع الظرف صفة للموصوف، كما في: (مررتُ برَجُلٍ صالحٍ في الدَّارِ)، أو حالًا كما في: (مررتُ بِزَيْدٍ في الدَّارِ أبوهُ)، فإن العامل يُقدّر بحسب المقام(ابن الأنباري، 1961م: 55/1).

ثالثاــ موقف العكبري: وقد سلك العكبري مذهب البصريين، وأضاف إليهم أن تعلّق الظرف بالفعل لا يستلزم تقدّم الفعل عليه؛ بل يجوز أن يُقدَّر الفعل بعد الاسم، ويُفهم أن الظرف تعلّق به، كما في: (في الدَّارِ زَيْدٌ قائِمٌ) و(بِكَ زَيْدٌ مَأْخوذٌ)، أي أن ما تعلّق به الظرف بعد الاسم لا يُغيّر من المعنى شيئًا، فقد أجازوا الكوفيين إعمال الظرف؛ لأنه يشبه الفعل، والفعل لا يقوم بذاته، بل يحتاج إلى اسم. وإذا (اعتمد) الظرف (أي استند إلى شيء قبله كأداة نفي أو استفهام)، صار كغير المستقل، فجاز أن يعمل(العكبري، 1976م: 235)، وقد وافقه من المتأخرين ابن هشام، فقال: (ما في الدَّارِ زَيْدٌ، وما عندَكَ مالٌ)، والتقدير عنده (ما استقرَّ في الدَّارِ زيدٌ، وما استقرَّ عندكَ مالٌ)، فالفعل محذوف، وأنيب عنه الظرف أو الجار والمجرور، فصار لهما العمل عند المحققين، وقيل إن العمل يعود إلى الفعل المحذوف فقط، وهذا ما اختاره ابن مالك. كما يُجيز النحويون جعل الظرف أو الجار والمجرور خبرًا مقدّمًا، وما بعده مبتدأً مؤخّرًا، وهو رأي الجمهور، ويُعد أولى؛ لسلامته من التأويل(ابن هشام، 2004م: 357).

أما السيوطي، فقد قال: "فإن لم يعتمدا على شيء مما ذُكر، نحو: (في الدَّارِ زيدٌ)، و(عندَكَ مالٌ)، فالابتدائية واجبة، خلافًا للأخفش والكوفيين..." (السيوطي، 1992م: 107/2).

ومن مجموع هذه الآراء تبيّن أن الظرف والجار والمجرور، إذا لم يعتمدا على ما يوجب إعمالهما (كالفعل المحذوف أو أدوات الشرط أو النفي)، فإنهما يكونان خبرًا مقدّمًا، ويُرفع الاسم الذي بعدهما على أنه مبتدأ مؤخّر، كما في: (أمامَكَ زَيْدٌ)، و(في الدَّارِ زَيْدٌ)، وهذا هو مذهب جمهور النحويين. أمامَكَ زَيْدٌ (أمامَكَ): ظرف مكان منصوب، والكاف في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف أو مقدّمان، (زَيْدٌ): مبتدأ مرفوع، والخبر هو (أمامك). في الدَّارِ زَيْدٌ (في الدَّارِ): جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم، (زَيْدٌ): مبتدأ مؤخّر مرفوع. في دَارِهِ زَيْدٌ (في): حرف جر، (دَارِهِ): اسم مجرور بـ(في)، والهاء ضمير متّصل في محل جر مضاف إليه، (زيدٌ): مبتدأ مرفوع، والخبر (في داره). في الدَّار زَيْدٌ قائِمٌ (في الدَّار): جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم، (زَيْدٌ): مبتدأ مرفوع، (قائِمٌ): خبر ثانٍ مرفوع. مررتُ برَجُلٍ صالحٍ في الدَّارِ (مررتُ): فعل وفاعل، (برَجُلٍ): جار ومجرور متعلقان بالفعل، (صالحٍ): نعت مجرور، (في الدَّارِ): جار ومجرور متعلقان بالنعت (صالحٍ). مررتُ بزَيْدٍ في الدَّارِ أبوهُ (مررتُ): فعل وفاعل، (بزَيْدٍ): جار ومجرور متعلقان بالفعل، (في الدَّارِ): جار ومجرور في محل نصب حال من (زيد)، (أبوهُ): (أبُ): مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و(الهاء) مضاف إليه، والجملة من (أبوه) في محل جر بدل أو صفة لزيد.

7ــ العامل في التنازع في العمل:

اختلف النحويون في تحديد الفعل الأَوْلَى بالإعمال عند التنازع في العمل، كما في نحو: (ضربني وضربتُ زيدًا)، حيث توجه العاملان (ضربني، وضربتُ) إلى معمولٍ واحدٍ هو (زيدًا) (ابن عقيل، 1980م: 545/1).

اولاــ مذهب البصريين: ذهب البصريون إلى إعمال الفعل الثاني، واستدلوا على ذلك نقلاً وقياسًا، أما النقل، فاستشهدوا بقوله تعالى: {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} [الكهف: 96]،حيث أُعمل الفعل الثاني (أُفْرِغْ)، ولو أُعمل الأول لقيل: (آتونيه أُفرغ عليه)، وكذلك في قوله تعالى: {هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ} [الحاقة: 19]، فقد أُعمل الفعل الثاني (اقْرَؤُوا)، ولو أُعمل الأول لقيل: (هاؤمُوهُ اقرأوا كتابيَهْ)، وأما القياس، فالفعل الثاني أقرب إلى المعمول، فكان أولى بالإعمال.

ثانياــ مذهب الكوفيين: ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول، كذلك نقلاً وقياسًا. أما النقل، فاستدلوا ببيت الشاعر:

وَلَمَّا أَن تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى *** سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُرَابَا

فالشاهد قوله: (سمعتُ نَعَبَ الغُرابا)، حيث تنازع الفعلان (سمعتُ، نَعَبَ) في (الغرابا)، فـ(سمعتُ) تطلبه مفعولًا، و(نَعَبَ) تطلبه فاعلًا، وقد أُعمل الأول (سمعتُ). وأما القياس، فإن الفعل الأول أسبق من حيث الترتيب، والأصل أن يُعمل الأسبق، لأنه أقوى، ولأن إعمال الثاني يستلزم الإضمار قبل الذكر، وهو أمرٌ لا يُجيزه الكوفيون(ابن الأنباري، 1961م: 90/1).

ثالثاــ موقف العكبري: وافق العكبري البصريين في إعمال الفعل الثاني، وجوّز الإضمار قبل الذكر، مستدلًا بما يفسره السياق، كما في قوله تعالى: {حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ} [ص: 32]، والتقدير: حتى توارت الشمس، وقوله تعالى: {كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ} [الرحمن: 26]، أي: الدنيا. وفي نحو: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ)، فالفاعل (زيد) جاء بعد أن فُهم من السياق، وكما استدل بقولهم: (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٌ)، حيث أُجرِيَتْ صفة (خَرِبٌ) على (ضَبٍّ)، مع أنها في المعنى صفة (الجُحْرِ)، فقدموا العامل الأقرب مراعاةً للجوار(ابن جني، 1999م: 191/1).

وافق الصيمري العكبري في إعمال الفعل الثاني، كما في: (قام وقعد زيدٌ)، فيجوز أن يكون (زيدٌ) فاعلًا لـ(قعد)، والأجود ذلك؛ لقربه منه، ويُضمر في (قام) فاعل مستتر وجوبًا. فإذا ثُنِّيَ أو جُمِعَ، ظهر الضمير: (قاما وقعد الزيدانِ)، (قاموا وقعد الزيدونَ)، ففي المثالين رُفِع (الزيدانِ) و(الزيدونَ) بالفعل الثاني، واتضح الفاعل في الأول، وأكد أن هذا هو مذهب البصريين، ولا يجوز غيره عندهم(ابن إسحاق، 1982م: 148/1).

اما الكسائي: وافق الكسائي في إعمال الفعل الثاني، لكنه خالف في مسألة الإضمار قبل الذكر، فلم يجوّزه، خلافًا للعكبري.

الخلاصة: أن كِلا الفعلين يجوز إعماله، وإنْ كان إعمال الثاني أكثر شيوعًا، استدلالًا بقوله تعالى: {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} [الكهف: 96]، وقوله تعالى: {هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ} [الحاقة: 19]، فالقرآن الكريم خير شاهدٍ وأبلغ حُجّة.

الخاتمة ونتائج البحث:

يتضح من خلال هذا البحث أن العامل كانت ولا تزال من أكثر المسائل إثارة للجدل في الدرس النحوي، لما لها من تأثير كبير في تفسير العلاقات الإعرابية داخل الجملة العربية، وقد تناولها النحاة من زوايا متعددة، بين من يرى أن العامل لفظي محسوس، ومن يرى أنه معنوي مستنبط. هذا التباين يعكس غزارة الفكر النحوي العربي وثراءه، ويؤكد أهمية هذه النظرية في بناء الإعراب وفهم الأساليب، ولعل الترجيح بين الآراء لا يكون إلا بالرجوع إلى السياق اللغوي، والاستعمال العربي الفصيح، والمعنى المقصود، مما يفرض على الباحث التوازن بين القواعد والدلالة دون إفراط في الشكل أو المعنى.

1ـ العامل النحوي يعد أحد الأسس المركزية في بناء النظام النحوي العربي، إذ يحدد نوع الإعراب ويبرر العلاقة بين مكونات الجملة.

2ـ العامل في الفاعل والمفعول: البصريون: الفعل وحده هو العامل، والكوفيون: الفعل + الفاعل، أو أحدهما، والراجح الفعل هو العامل في كليهما.

3ـ العامل في خبر "إن": البصريون: "إن" تعمل في الاسم والخبر لأنها شبيهة بالفعل، والكوفيون: "إن" تنصب الاسم فقط، والخبر يرتفع بالمبتدأ، والراجح: "إن" ترفع الخبر كما تنصب الاسم، لمشابهتها للفعل.

4ـ العامل في المفعول معه: البصريون: الفعل هو العامل بواسطة "الواو"، والكوفيون: النصب على الخلاف (أي الاختلاف في المعنى)، والراجح: الفعل هو العامل بتوسّط الواو، كما قال سيبويه والجمهور.

5ـ العامل في المنادى: سيبويه والمبنيون على مذهبه: العامل فعل محذوف والنداء (يا) نابت عنه، والكوفيون: "يا" اسم فعل هي العاملة، والراجح: "يا" نابت عن فعل محذوف تقديره "أدعو"، فهي شبه فعل.

6ـ العامل في الاستثناء: البصريون: العامل هو الفعل بتوسّط "إلا"، والكوفيون: "إلا" هي الناصبة أو مركبة (إن + لا)، والراجح: الفعل هو العامل بواسطة "إلا"، والأدلة العقلية والنقلية تدعم هذا.

7ـ العامل في الاسم بعد الظرف والجار والمجرور: البصريون: المرفوع بعد الظرف هو مبتدأ، والظرف خبر مقدم، والكوفيون: الظرف يرفع الاسم باعتباره "محلاً"، والراجح: المبتدأ مرفوع، والظرف خبر مقدم (رأي الجمهور).

المصادر والمراجع:

القران الكريم.

1. ابن إسحاق، عبد الله بن علي، 1982م، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الاولى.
2. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، 1961م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الرابعة.
3. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، 2011م، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، البيّنة للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الثانية.
4. ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد، 1972م، المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق.
5. ابن جني، أبو الفتح عثمان، 1993م، سر صناعة الإعراب، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية.
6. ابن جني، أبو الفتح عثمان، 1999م، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار التراث، الطبعة الرابعة.
7. ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري، 1980م، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون.
8. ابن منظور، محمد بن مكرم، 2003م، لسان العرب، بمعرفة نخبة من السادة الأساتذة المتخصصين، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثالثة.
9. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف، 2004م، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.
10. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، د.ت، شرح المفصل، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
11. الجرجاني، عبد القاهر، 1982م، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد.
12. حسان، تمام، 1994م، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الطبعة الاولى.
13. حسن، عباس، 1975م، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة.
14. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، 1984م، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية.
15. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، 1987م، أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة.
16. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، 2004م، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
17. السيوطي، جلال الدين، 1979م، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية.
18. السيوطي، جلال الدين، 1992م، همع الهوامع في جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت.
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، 1976م، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين.
20. الغامدي، محمد بن ربيع، 2006م، اللغة والكلام في التراث النحوي العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد 34، العدد 3، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.
21. المرادي، الحسن بن قاسم، 1992م، الجنى الداني في حروف المعاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى.